

كلمة المفوض العام للأونروا فيليبو غراندي
في افتتاح اجتماع اللجنة الاستشارية للأونروا

عمان، الأردن، 16 حزيران/يونيو 2013

معالي الوزير،
سيادة الرئيس،
سيادة نائب الرئيس،
حضرات الوفود الكرام،

أهلاً بكم جميعاً،

اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للمهندس عقرباوي على كلمته الافتتاحية، وتطلمي لسماع كلمة معالي وزير الخارجية ناصر جودة غداً. إن علاقة الأونروا مع المملكة الأردنية الهاشمية لا تزال، في هذه الأوقات العصيبة، تشكل محوراً أساسياً في عملنا على دعم اللاجئين الفلسطينيين.

أود أن أشكر سعادة السفير أنسووين، وحكومة إسبانيا، على رئاسة اللجنة الاستشارية في السنة الماضية، وأتطلع قدماً لاقتراب تولي لبنان رئاسة اللجنة في الشهر المقبل. عزيزي د. خلدون، نائب الرئيس: نحن ممتنون لأن يتولى لبنان هذا الدور في هذا الوقت الحرج بالنسبة لبلدكم، الذي يحس برجع صدق الأزمة في سورية، بما في ذلك تدفق اللاجئين الفلسطينيين من هناك. كما إننا نتطلع إلى تولي السويد مهام نائب الرئيس، ونشعر بالامتنان للفنصل العام أكسل ويرنهوف على قيادته للجنة الفرعية بهذا الاقتدار في الأشهر القليلة الماضية.

كما يسرني أن أحيي سعادة السيد كالوجين سفير روسيا، وسعادة السيدة ستيللي سفيرة البرازيل، والذين يحضرون معنا كضيوف مرحب بهم، ويمثلون دولهم التي تتقوى شراكتها مع الأونروا وتتعلم. وأخيراً وليس آخراً، يسرني أن أقدم الرئيس الجديد لسكرتارية اللجنة الاستشارية السيد آصف حسين-نفياتي، وأظن أن العديد منكم سبق أن التقوا به.

السيد الرئيس،

في كل مرة أتحدث إليكم، تبدو التحديات قد ازدادت صعوبة. في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما تحدثت هنا آخر مرة، كنت قد عدت لتوي من غزة في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية التي أورثت قدراً كبيراً من الخراب والدمار. والآن يتجه اهتمامنا نحو الأزمة في سورية التي تحدث الآن وتدمر البلاد، وتتصاعد قوة الطرد المركزي فيها لتهدد المنطقة برمتها. وسأولي اهتماماً بالغاً بهذه الأزمة في الجزء الأول من خطابي.

اسمحوا لي أن أؤكد أننا على الرغم من كافة الصعاب، في كافة أرجاء المنطقة، نواصل القيام بالمهمة التي أوكلتنا بها الجمعية العامة للأمم المتحدة. قد تكون الظروف معقدة، ولكن مهمتنا بسيطة ومباشرة وملموسة - نحن نعمل "من أجل لاجئي فلسطين": إن الصور التي ترونها حولنا هي جزء من حملة جديدة للتعريف بالأونروا حول هذا المفهوم البسيط والأساسي في الوقت ذاته: "من أجل لاجئي فلسطين".

قبل أن أنتقل للحديث عن سورية، دعوني أؤكد لكم أننا بلا شك نواصل العمل على التصدي إلى القضايا الخاصة الناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي لغزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والذي يمتد منذ 46 سنة. وكما أقول ويقول الكثيرون غيري، هذا لا يعني أن الوضع باقٍ على ما هو عليه، بل إن الاحتلال في واقع الأمر يتوسع، فيما تنقلص الحقوق والمساحة والأراضي والفرص الخاصة بالفلسطينيين، ربما ببطء ولكن بشكل أكيد. وها هو الحصار في غزة يترسخ بقوة، مؤدياً بشكل مباشر إلى تصاعد معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، كما سنسمع بعد قليل. وفي الضفة الغربية، لا يزال النمط المعتاد من الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان مستمراً بكل قوة، على الرغم من المناشدات الدولية، بما فيها تلك التي تصدر عن حكوماتكم جميعاً، مطالبة إسرائيل بالتوقف عن فرض وقائع على الأرض تشكل تهديداً لجهود السلام. وهذه الجهود، كما تعلمون جيداً، لم تصل بعد إلى أية نتيجة ملموسة. ومن عواقب هذا الوضع أن ظلت القيادة الفلسطينية مقسمة، دون أن يتوفر التشجيع الكافي من المجتمع الدولي لحل الخلافات والتحدث بصوت واحد حول القضايا الحرجة التي تؤثر في الشعب الفلسطيني، بما فيها مأساة اللاجئين التي ما زالت دون حل.

سيتحدث مدراء الأقاليم لاحقاً بمزيد من التفصيل عن كيفية استجابة الأونروا لهذه التحديات - بما في ذلك الخطوات المهمة التي تتمثل في إطلاق مرحلة جديدة من مشاريع التأهيل والإعمار في غزة، وهي مبادرة جديرة بأن تولوا اهتمامكم للإمكانات الكامنة فيها (والقيود كذلك) في هذا الوقت الذي يجري فيه الحديث عن التنمية الاقتصادية الفلسطينية في منابر عديدة.

ولكن اسمحوا لي أن أنتقل إلى موضوع سورية، حيث نواجه أكثر المشاكل إلحاحاً في الوقت الراهن.

السيد الرئيس،

كنت في سورية في الشهر الماضي وزرت دمشق وحمص. من الواضح أن جميع المدنيين يعانون بقدر بالغ. إلا أنني في هذه الزيارة أكثر مما في زيارتي السابقة، كان لدي انطباع واضح أن الصراع قد أفرز الآن أزمة خاصة للاجئين الفلسطينيين، وأن الفلسطينيين في سورية يمكن اعتبارهم مجتمعاً مهدداً بالخطر.

ستحصلون لاحقاً على صورة مفصلة عن المستجدات من مدير الإقليم في الأونروا مايكل كينغسلي، والذي بصفاة تفكيره والمبدئية في عمله يقوم بدور بارز في دعم موظفيه الشجعان وتحفيزهم. ولكن اسمحوا لي أن أذكر بعض

الحقائق الصعبة: أصبحت سبعة مخيمات من أصل 12 مخيماً مسرحاً للحرب ولم يعد بإمكان الأونروا الوصول إليها الآن؛ ويعتقد أن أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية، ومجموعهم 530,000 لاجئ، قد أصبحوا مهجرين؛ فيما أن 15% من اللاجئين نزحوا إلى خارج سورية، بما يشمل حوالي 60,000 لاجئ توجهوا إلى لبنان الذي أصبح متقلاً فوق الاحتمال وهو يستضيف مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، وأكثر من 7,000 لاجئ توجهوا إلى الأردن. حتى أن مصر تستضيف الآن العديد من اللاجئين الفلسطينيين من سورية، وتمكن البعض من الوصول إلى غزة. لقد أصبح القتل والاختطاف والفقر والدمار والخوف جزءاً من الحياة اليومية: هذا ليس مجرد كلام خطابي - تحدثوا إلى أي شخص في سورية اليوم، وهذا ما الذي ستسمعونه، بما في ذلك بين الفلسطينيين.

في خضم الكارثة، تأثرت لرؤية المصاعب التي يعاني منها موظفو الأونروا. فالحمل عليهم ثقيل ومحسوس بقوة، ولكن أدهشني تصميمهم الثابت على القيام بواجبهم على الرغم من كل ما في ذلك من مخاطر وتحديات. إن هذا أمر حاسم بالنسبة للفلسطينيين في سورية، إذ أنني أؤمن بثبات أن علينا أن نواصل العمل هناك، بل وتقديم الدعم للاجئين بقدر أكبر وأكثر انتظاماً - وخاصة تقديم المساعدات النقدية للمهجرين - مع استمرارنا بالطبع في مساعدة من ينزحون إلى خارج البلاد، وخاصة في لبنان. سيكون تصعيد مستوى العمل في سورية خطيراً وصعباً، وخصوصاً إذا ما استمر - للأسف - التصعيد العسكري بالطغيان على الجهود السياسية، ولكن يجب أن نقوم بذلك. وقد كان دعم المانحين لهذا الجهد حتى الآن بالغ القيمة، إذ أن العمليات الطارئة قد تم تمويلها بالكامل تقريباً في الأشهر الستة الأولى من سنة 2013، ومن المهم أن تتواصل هذه المساهمات الاستثنائية. وكما تعلمون، انضمت الأونروا إلى نداء الأمم المتحدة الأخير سعياً لتأمين تمويل جديد لما تبقى من السنة، بمجموع يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي.

غني عن القول أن هذه الأموال تلبى غرضاً حيويًا بكل ما في الكلمة من معنى، وخاصة في سورية ولبنان. مع ذلك، فواقع أننا مرة أخرى - نحن ومجتمع العمل الإنساني بأسره - مضطرون لأن نطلب من المانحين مبالغ كبيرة من المال للتعامل مع العواقب الإنسانية للصراع، هذا الواقع يدفعني إلى تقديم ملاحظة أكثر عمومية. إن الأزمة في سورية، وفي البلدان المجاورة المتأثرة بها، تستنفد قدرًا متزايداً من وقت الوكالة ومواردها. وكما تعلمون، تعمل نائبة المفوض العام على تنسيق الاستجابة في سورية وحولها. والطاغم الذي يساندها في العادة، وغيرهم من موظفي الرئاسة الاعتياديين، مستغرقون بالكامل تقريباً في الاستجابة، حيث يقومون بدور مركز تنسيق إقليمي، وهي وظيفة كرسست لها غالبية وكالات الأمم المتحدة الأخرى مكاتب خاصة مجهزة بطواقم كاملة في عمان.

إن قدرة الأونروا على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أوضاع الطوارئ تشكل بعداً مهماً في تفويضنا وسمة مثبتة في قوتنا العملية. مع ذلك، وبالنظر إلى سياق الصراع والفشل السياسي الذي نعمل فيه، يغلب أن تمتد

الأوضاع الطارئة وتتواصل، إلى أن تمتص الطاقات والموارد من عملنا الأساسي في التنمية الإنسانية، مما يزيد من صعوبة أداء هذا العمل التنموي وصعوبة الحفاظ على استمراره مالياً. وفي هذا دليل إثبات آخر على أن الصراع، إلى جانب قوته المدمرة، يمثل عدواً لدوداً وقاسياً للتنمية.

إن البعد الفلسطيني للحرب في سورية يحمل سمات مقلقة أخرى. فعدد قليل جداً من الفلسطينيين تورطوا في القتال، فيما تنشأ الغالبية العظمى من اللاجئين أن يتركوا بسلام فحسب في هذا الصراع الدامي الذي يدمر البلد الذي استضافهم بسخاء لمدة 65 سنة. مع ذلك، فقد شهدنا حوادث دخلت فيها جماعات مسلحة إلى مخيمات اللاجئين، مستدرجة إطلاق النيران من القوات الحكومية. وفي حمص، روى لي فلسطينيون مهجرون من الشمال، حيث يسود وضع متقلقل بشكل خاص، حكايات عن مجتمعات بأكملها تم تهجيرها من منازلها بالإكراه بواسطة الجماعات المسلحة. كما أن اللاجئين في مخيم النيرب حالياً محصورون حرفياً في مرمى تبادل النيران. وفي مخيم جرمانة في محيط دمشق، حيث يقيم آلاف الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من اليرموك تحت الخيام في مدارس الأونروا، يستطيع هؤلاء أن يسمعوا دوي القصف الذي يقترب كل يوم أكثر فأكثر من أماكن لجونهم المؤقت.

أثناء زيارتي إلى حمص، توجهت إلي مجموعة من اللاجئين بطلب مرير، قائلين: "أخرجنا من هنا". إن هذا مؤشر صارخ على أن الفلسطينيين في سورية يشعرون أنهم يصبحون على شفا الهاوية أكثر فأكثر، إذ يجري النظر إليهم بارتياب في بعض الأحيان، وليس لديهم أدنى يقين عن مستقبلهم في سورية. لقد قلت لهم أنني سأكرر مناشدة الأونروا إلى جميع الأطراف - واسمحوا لي أن أكررها مرة أخرى الآن، وبأشد العبارات - أن احتراموا الطابع المدني لمخيمات اللاجئين وضمنوا الحماية لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى ومنشأتها وعملياتها. نحن نريد أن يتم الالتزام بذلك على أرض الواقع، كل يوم، وفي كل مكان، ونحن نطالب الدول التي لها تأثير في هذا الوضع أن تستخدم تأثيرها بحيث تلقى مناشدتنا الانتباه الواجب.

السيد الرئيس،

أود أن أؤكد لكم ولجميع الوفود الكرام أننا على الرغم من الوضع الكئيب الذي قمت بوصفه، واصلنا تحقيق تقدم في بعض الأمور العملية التي ناقشناها معكم، والتي لا تزال تشكل أولويات بالنسبة لزملائي ولي.

سيغطي برنامج العمل ليوم غد قضايا الإصلاح والمالية والتخطيط، ولكن كما في الاجتماعات السابقة، أود أن أقدم نظرة موجزة من أجل التشديد على جهودنا والتزامنا.

إن العمل على الإصلاحات في البرامج قد تجاوز الآن مرحلة التخطيط ودخل في الواقع المحسوس، من ناحية الكفاءة والتأثير. أنجزت مؤخراً دراسة للدائرة البريطانية للتنمية الدولية، وسيتم نقاشها في يوم غد. واستنتجت هذه

الدراسة أن الإصلاحات في الصحة والتعليم تثبت أنها تحقق "قيمة مقابل المال". وفيما سيظل هناك حاجة للاستثمار في الإصلاحات، يقدر أن تستطيع الأونروا أن تحقق في نهاية الأمر مكتسبات في الكفاءة بقيمة 40 مليون دولار (مع حساب تكاليف الإصلاحات) دون المساس بجودة الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين.

إن الإصلاح في التعليم يشكل جهداً طموحاً للغاية، وهو يسعى إلى تحقيق تغيير عميق ومنهجي في التعليم والتعلم. لقد أنجزنا - منذ اجتماعنا الأخير - إعداد سياسات وأطر رئيسية، وتم الآن استكمال عدد من الدراسات، والتي تتناول بالتحديد تسرب الطلبة والممارسات الصفية والقيادة المدرسية، وستساعد في توجيه المسار إلى الأمام. وبدأ تطبيق رزمة أدوات حول حقوق الإنسان وإطار للمناهج، فيما يجري العمل على برامج مهمة في التطوير المهني. وكانت النقاشات مع إتحادات الموظفين مثمرة، ونحن على ثقة بأنهم سيقدمون الدعم الكامل. كما يسرني أن أرى أن برنامجي التعليم والصحة يتعاونان في تعزيز الصحة في المدارس.

يستمر تحقيق خطوات قوية وثابتة إلى الأمام في إصلاح الصحة أيضاً، فيما يتوسع نموذج فريق صحة الأسرة. لقد أثبت النهج الجديد أنه يشكل تحسناً ملموساً يدركه اللاجئون ويقدرونه حق قدره، كما يشكل حافزاً ودفعة قوية لمعنويات الموظفين. ولا بد أن نشعر، بعد سنوات من الإصلاحات في الإدارة والنظم، بمستوى عالٍ من الرضا عندما نتمكن من رؤية النتائج وقد أصبحت تنعكس الآن في العمل الفعلي في الميدان.

إن مستوى الدعم للإصلاحات في التعليم والصحة يتفاوت بالطبع، كما أن الأوضاع، وخاصة التوترات والصراخ، تمثل عوائق جديدة. أما التحدي البارز الآخر فيتعلق بالنواحي الفنية وبالنظم: فالأونروا تحتاج إلى أدوات نظام تخطيط موارد المؤسسة ونظام الصحة الإلكتروني ونظام إدارة معلومات التعليم من أجل تلبية الاحتياجات المتنامية للمراقبة والإدارة على مستوى المدارس والعيادات. ولكننا نجحنا في تحقيق تقدم في جميع هذه المجالات. بالتحديد، لدينا الآن فريق كامل لتخطيط موارد المؤسسة يعمل بنشاط. وقد قمنا مؤخراً بالانتقال من مرحلة بناء قالب إلى مرحلة التطبيق في هذا المسعى المعقد والضروري، وما زلنا نخطط لبدء "البث الحي" في مجرى سنة 2014.

يشكل التخطيط أولوية رئيسية - وهذا في واقع الأمر مجال حققت فيه الأونروا الكثير من التقدم في السنوات القليلة الماضية. لقد أخذنا بنصيحتم وأصبح لدينا الآن إدارة تفود عملية التحسين في أنشطة التخطيط الحالية. وقد أنجزنا للتو الجولة الثالثة من خطط السنتين المستندة إلى النتائج، وللمرة الأولى أصبح برنامج الطوارئ للضفة الغربية وغزة متوافقاً مع الإطار العام، حسبما طلب العديدون منكم، ونحن الآن نبدأ السعي لتحقيق الأمر ذاته بالنسبة للاستجابة للأزمة في سورية. والأهداف من ذلك أن يتم تعريف مجالات الأنشطة الاعتيادية والطارئة بوضوح، وضمان أن تتسم الأنشطة الطارئة بالاستدامة حيثما يكون ذلك ضرورياً.

والتحدي الأكبر في مجال التخطيط هو إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2016-2021. وفي مجرى التحضير لهذه العملية، أوكلنا إجراء تقييم لتحليل النواقص والنجاحات في إعداد الخطة السابقة وتقديم توصيات

للمهمة الآتية. اسمحوا لي أن أكون واضحاً: يظل التخطيط الاستراتيجي بمثابة مهمة صعبة للغاية بالنسبة لوكالة تعمل في سياق متقلب، وفي غياب أي تقدم نحو الحلول السياسية، وفي ظل التوقعات الملحة من جانب عدد متنوع من الأطراف المعنية التي تسترشد بمصالح متباينة إلى حد كبير. لذلك فإن مدير التخطيط الذي تم تعيينه مؤخراً، روب هورت، سيعتمد على التعاون الوثيق مع البلدان المضيفة والمانحة، كما كان الحال في الأشهر القليلة الأولى من العملية.

لن تكون المناقشات سهلة، كما نعرف جميعاً. ونحن على وعي تام أن الأمر الذي على المحك هو استدامة الأونروا في وضع يعج بالأزمات ويعاني من محدودية الموارد. نحن على استعداد للدخول في نقاشات حول جميع القضايا، مهما كانت معقدة وحساسة. مع ذلك، هناك بعض الالتزامات البرمجية التي تتبع من تفويضنا والتي أؤكد للجميع أننا سنواصل احترامها - على سبيل المثال، أنه لا بد من أن يستمر تقديم خدمات الأونروا في التعليم والصحة، وأن تظل متاحة لجميع اللاجئين الفلسطينيين. كما أن علينا مسؤوليات في مجالات أخرى، مثل الحد من الفقر، ولكن المساحة الاستراتيجية التي لدينا - إن صح القول - تعطي المزيد من المرونة، وإن كانت الموارد شحيحة مما يتطلب منا جميعاً تفكيراً جدياً بخصوص الإصلاحات في هذه المجالات.

أنا أعتبر أن تطوير مناهج عمل جديدة وأكثر فاعلية للحد من الفقر يمثل أولوية للأونروا، بما في ذلك من خلال تحقيق مجالات تآزر أفضل بين الأدوات التي في يدينا - المعونات النقدية والغذائية، والتشغيل الطارئ، والتدريب المهني، والتمويل الصغير، والمنح الدراسية، وتحسين المخيمات، على سبيل الذكر لا الحصر. وكما تعلمون، لقد اجتهدنا في العمل على تطوير بعض الخيارات الممكنة لبعض الوقت، لينتهي الأمر بنا إلى الشعور بالقيود والإحباط بسبب التباين بين طموحاتنا والنقص في الموارد المتاحة. لذلك فنحن لم نصل بعد إلى غايتنا، مع أننا على وعي تام بأهمية تصميم استراتيجية للفقر بحيث تكون قائمة بذاتها وتكون في الوقت ذاته (ربما) أعتقد وأهم المكونات في استراتيجيتنا المتوسطة الأجل المقبلة. لا بد لنا، بالضرورة، أن نتحرك بحصافة - ولكننا نتحرك. وستقدم لكم مديرة برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية مارثا مايرز مزيداً من التفاصيل عن تفكيرنا في هذا الخصوص وعن المشاريع التجريبية التي تقوم بها من أجل إثبات الطاقات الكامنة في مناهج العمل البديلة.

فيما يتعلق بتحسين الإدارة واتخاذ القرار، أبلغتكم في السابق عن نظام "مجموعات إدارة التنفيذ" التي تحضر القضايا المعقدة لكي تبحثها الإدارة التنفيذية، وعن لجنة جديدة لإدارة تخصيص الموارد، والجهود المركزة على إدارة المشاريع والمساءلة والشفافية من خلال التقييمات المستندة إلى المخاطر. جميع هذه الجهود لا زالت مستمرة بنجاح. والتحدي التالي الذي سنبحثه في اجتماع كبار الموظفين في الوكالة، بمن فيهم مدراء الموظفين المحليين، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر هو إعطاء الموظفين الفلسطينيين المزيد من الفرص للشعور بالتمكين، وتحسين مهارات القيادة والإدارة. وهذه مبادرة أوليها الكثير من الأهمية كنتيجة طبيعية لسنوات من إصلاحات الإدارة، إلى

جانب أنها تحقق مسؤولية ومساهمة رئيسية للكونروا، وهي تطوير قدرات الموارد البشرية بين اللاجئين الفلسطينيين، بالبناء على القاعدة الواسعة من موظفيها الفلسطينيين.

أنا فخور بأننا، بدعمكم لنا، حققنا هذا القدر الكبير من العمل. لقد جاء تدقيق مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لسنة 2012 غير مؤهل (هذا يعني أنه جيد) بالنسبة لكل الأقسام كالعادة، ولكنه تضمن هذه المرة 33 تعليقا فقط؛ وهذه علامة أكيدة على التقدم في الإدارة، إذ كنا في العادة قبل سنة 2010 نتلقى أكثر من مائة تعليق بكثير.

في الوقت ذاته، تظل إدارة الموارد وتعبئتها من شواغلنا الرئيسية. نحن لا نزال نعتمد على المانحين التقليديين والأوفياء في دعم الميزانية الاعتيادي، ونشعر بالامتنان الشديد لجهودهم بالرغم من الصعوبات الاقتصادية في بلدانهم، في بعض الحالات. وفي الفترة الأخيرة، تلقينا قديراً ملموساً من التمويل من الدول العربية، بما يشمل التزاماً كبير الحجم من المملكة العربية السعودية لمشاريع بناء، ودعماً سخياً من الكويت للاستجابة في سورية ولبناء مدارس. كما قدمت حكومة عُمان تبرعاً مهماً وغير مرصود أتاح دفعة قوية تشتد لها الحاجة.

ومع ذلك، فلا يزال الوضع المالي يشكل تحدياً. لقد أبلغتكم في تشرين الثاني/نوفمبر عن نقص بقيمة 21 مليون دولار في ميزانيتنا العامة لسنة 2012. واستطعنا أن نفي بجميع الالتزامات المالية مع نهاية السنة، ولكن فقط بعد الاقتراض من تبرعات مخصصة لسنة 2013. وفيما لا تزال تتبع تدابير تقشفية صارمة، فإن العجز بقيمة 68 مليون دولار كما تم توقعه بشكل مبدئي، والذي أبلغتكم عنه في تشرين الثاني/نوفمبر، يقف الآن عند 65 مليون دولار، وستكون الأموال المتاحة لنا كافية حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر فقط. إن وضعنا يبدو مماثلاً لما كان عليه في السنة الماضية، ولكن الكفاح من أجل جسر الهوة سيكون أكثر صعوبة لأن التشديد في الإدارة المالية الداخلية قد وصل تقريباً إلى نقطة الانهيار. اسمحوا لي أيضاً أن أنبه من جديد إلى أن احتمال رفع الرواتب في القطاع المدني في بعض البلدان المضيفة يشكل موطناً آخر للضغط المحتمل على ميزانيتنا، إذ أن علينا المحافظة على التزامنا بسياسة الأجور التي ترتبط بمستويات الأجور في البلد المضيف، مع أننا ملتزمون كذلك بالتشدد في مدى الانضباط في تطبيق هذه السياسة، من حيث التركيز على فئات الموظفين الذين تصبح رواتبهم أخفض من أساس المقارنة في البلدان المضيفة.

إن العمل على احتواء النفقات وتوسيع قاعدة المانحين تظل بالتالي أمورا هامة للغاية. ونحن ملتزمون تماما تجاه السابقين. وفيما يتعلق باللاحقين، فإنني أخطط لأن أزور روسيا وبعض المانحين الجدد المحتملين في آسيا قبل نهاية هذه السنة. ونحن نعول على مبادرة اليابان الجديدة بالترحيب والتي تسعى لزيادة المعونات لفلسطين في شرق وجنوب شرق آسيا، ومن دواعي امتناننا أن تم ربط الأونروا بهذه المبادرة. كما سأرجع إلى البرازيل على أمل أن أقوي ارتباط الأونروا بهذا الشريك المهم في أمريكا اللاتينية، وأساعد في إيجاد الظروف لانضمامها إلى عضوية هذه اللجنة.

نحن الآن كذلك في نقاش مع الزملاء في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية حول إمكانية عقد اجتماع خاص في نيويورك خلال جلسة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر برئاسة كلا الأمينين العامين. يمكن أن يحضر مانحون آخرون، ولكننا نود بشكل خاص أن نشجع الدول الأعضاء في الجامعة العربية على زيادة مساهماتهم الأساسية في الأونروا إلى المستوى الذي نصت عليه قرارات الجامعة نفسها - أي 7.8% من ميزانية الأونروا الأساسية، فيما تبلغ حالياً 2% - والالتزام باستمرار هذه الزيادة في التمويل لعدد من السنوات حتى تكون خاضعة للتنبؤ.

لقد قمت شخصياً بالتشاور مع العديد من الأطراف المعنية وحصلت منهم على تشجيع لمتابعة هذه المبادرة. ودعوني أعيد القول مرة أخرى: إنني أشعر بالقلق حيال الازدحام المالي للأونروا في السنوات القادمة. لقد شاهدتم بأن التعديلا الأخيرة التي تم إدخالها إلى برنامجنا للإغاثة في غزة قد خلقت قلقاً فورية. كما أن نفاد الأموال يصل بنا على الفور إلى حافة حرجة، ألا وهي تعليق دفع الرواتب. وهذا ما لا يريده أي منا لأسباب واضحة، ولكن البلدان المضيفة على وجه الخصوص لا يمكنها أن تحتل نشأة مصدر آخر للقلق آخر يضاف إلى قائمة مشاكلها المتقلبة. لذلك فإن النشاط المقترح في نيويورك سيكون له إمكانية مساعدتنا في حل نقص التمويل طويل الأمد، وأود أن أطلب من اللجنة الاستشارية أن تقوم بدور نشط في دعم الوكالة في تنظيم هذا المؤتمر والترويج له.

السيد الرئيس،

قبل الاختتام، اسمحوا لي أن أرجع إلى محنة الفلسطينيين في سورية. إن قلقهم البالغ على وجودهم بلا شك، والذي أحسسته في مجتمعاتهم خلال زيارتي في أيار/مايو، يرتبط مباشرة بمشكلة أشمل نعرفها جميعاً، وهي غياب حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. من المهم للغاية أن نصل بين النقاط، وأن ننظر إلى الصورة الكاملة.

وهذه الصورة ليست بالجديدة. فعلى غرار المفوضين العامين من قبلي، لطالما طالبت بأشد العبارات بضرورة بذل جهود أكثر تصميماً لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في سياق التوصل إلى سلام عن طريق التفاوض. ولكن كما نعلم جميعاً، لا يوجد تقدم في تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فغالباً ما يسمح لمصالح الحكومة الإسرائيلية في إبقاء الوضع دون حل أن تغلب على الجوهر الحقيقي في تحقيق الأمن والاستقرار للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. وبالتالي، فقد جرى بناء نموذج خاطئ يتجاهل القضايا الجوهرية ويعجز في النهاية عن خدمة أي من الطرفين الفلسطيني أو الإسرائيلي.

إن أزمة سورية قد دفعت إلى السطح من جديد العواقب المترتبة على ترك إحدى هذه القضايا الجوهرية دون حل - وهي مسألة اللاجئين الفلسطينيين. فالحساسية التي يُنظر بها إليهم في كل مكان في المنطقة - وهي حساسية تتزايد في وقت الأزمات - تضعهم في أشد أوضاع التهديد بشكل دائم. ومن خلال حديثي إلى الفلسطينيين في دمشق وحمص - وخاصة اللاجئين المسنين - أدركت بوضوح البصيرة وبعد النظر الذي كانت تتصف به دائماً

تحذيرات جيل النكبة لأبنائهم وأحفادهم: "لا تنسوا أننا ضيوف هنا". إن هذه الكلمات ترن اليوم في أذني كل فلسطيني، سواءً أكان يتأثر بالأزمة في سورية بشكل مباشر أم لا. إنهم يتشاركون بالتجربة، ويتشاركون بالخوف على وجودهم.

في سنة 1948، قوبلوا بالترحاب بتضامن وسخاء. وفي سنة 2013، لم يعد لهم مكان يذهبون إليه. ففي سورية، انتقل العديد من اللاجئين الفلسطينيين من مخيماتهم، وتفككت شبكات الدعم التي يعولون عليها، وأصبحوا يواجهون مستقبلاً غير واضح المعالم. وفي لبنان، يعاني أولئك الذين نزحوا من سورية من غياب المساحة والماوى والموارد في مخيمات كانت من قبل الأزمة مكتظة في الأصل وتعاني من ضعف البنية التحتية. وفي الأردن، يجد اللاجئون الفلسطينيون الأصليون الاستقرار، ولكن هناك مخاوف من أن تزايد أعدادهم الكبيرة في الأصل - وفي وجود اللاجئين السوريين وغيرهم - ربما يجلب توترات ويتسبب بانعدام الأمن والاضطراب في الوضع الحالي الهش. إن هذا أمر مفهوم، مع أن سياسة عدم السماح للاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية بعبور الحدود الأردنية تشكل مبعث قلق. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يشكل العنف والقيود التي يفرضها الاحتلال مشهداً دائماً في الحياة اليومية. إن الفلسطينيين، الواحد تلو الآخر، ويوماً بعد يوم، يتعرضون للإقصاء والتجريد من أراضيهم وحقوقهم.

وفي كافة أرجاء المنطقة، فإنه يتم النظر إليهم باعتبارهم تهديداً للأمن - ولكن حسهم هم بالأمن هو الذي يتفتت بشكل متصاعد، ويتفتت معه نسيج هويتهم الفلسطينية.

فيما أخطر بأن أبدو وكانني أكرر نفسي - لا، بل مع وعيي التام بأنني أكرر نفسي، وأنا مضطر لذلك - اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى أن علينا، وأن عليكم، بذل كل جهد ممكن للعودة بمسيرة السلام إلى طريقها الصحيح وبشكل هادف وفعلي، بعبارة أخرى: بشكل يضع الحقوق الفلسطينية في المقدمة والمركز، بما في ذلك حق تقرير المصير، والحق في حل عادل لمسألة اللاجئين.

إن محنة اللاجئين الفلسطينيين في سورية والمهجرين من سورية قد أضفت بعداً إضافياً شديد الوضوح على غياب التقدم في عملية السلام الإسرائيلي-الفلسطيني. قد يكون هذا الوضع بالنسبة للاجئين نقطة انعطاف مأساوية أخرى. إنهم يشعرون بذلك بقوة. هذا لأن الفلسطينيين عبر أراضي منفاهم المؤلم والممتد يظلون مرتبطين ببعضهم ببعض بواسطة تاريخهم وحاضرهم ومستقبلهم. فمعاناة فقدان المخيمات في سورية وحالة عدم اليقين الناتجة عن ذلك هي معاناة للجميع، تماماً كما هو حال عمليات القصف في غزة.

إن هذا شعب تلقى وعد المجتمع الدولي بالعدالة، وهذا الشعب لا يزال ينتظر الوفاء بالوعد.

شكراً لكم، سيدي الرئيس.